

مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية

م.د. زينب هادي نعمة
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاحصاء

م.د. خضير عباس حسين الوائلي
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

Iraq's debt and opportunities for financial sustainability

Dr. Khudhair Abbas Hussain AL Waely
University of Karbala /College of Administration & Economics
Department of Economics

Dr. Zainab Hadi Nema
University of Karbala /College of Administration & Economics
Department of Statistics

مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية

م.د. زينب هادي نعمة

م.د. خضير عباس حسين الوائلي

المخلص :

تعد الطبيعة الريعية سمة من سمات الاقتصاد العراقي كونه يعتمد على الايرادات النفطية بشكل رئيس لتمويل الموازنة العامة وهذا سيؤدي حتما الى حدوث عجز في الموازنة العامة يمول عن طريق الاقتراض وهذا يمكن ان يؤدي الى الخروج عن امكانية تحقيق الاستدامة المالية لان اسعار النفط تتأثر بالمتغيرات الخارجية وهذا يجعل العراق دائم التأثير بذلك, فضلا عن ذلك لم يكن للحكومة توجه جدي خلال الاعوام الماضية لتطوير القطاعات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد كذلك لم تستطع تنويع مصادر الايرادات العامة فضلا عن عدم ترشيد الانفاق العام الذي يتميز بالتزايد والاسراف في ابوابه, وهذا سيفاقم مشكلة المديونية في اي اضطراب في اسعار النفط ومن ثم عدم قدرة العراق من تسديد هذه الديون في مثل هكذا اوضاع فضلا عن تجاوز مؤشرات الاستدامة والانضباط المالي للحدود المثلى وهذا سيكون مصدر قلق للمنتبع للوضع الاقتصادي. توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها ان مؤشرات الاستدامة المالية كنسبة الدين للنواتج تجاوزت الحدود الآمنة في الاعوام الاخيرة التي شهدت تراجع اسعار النفط فضلا عن تجاوز نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي تلك الحدود ايضا.

Abstract

The rentier nature feature of the Iraqi economy being dependent on oil revenues, mainly to finance the general budget, and this will inevitably lead to a deficit in the general budget is financed by borrowing, and this can lead to out the possibility of achieving financial sustainability because oil prices are affected by external variables. This makes Iraq permanently affected by this, in addition to it was not the government went seriously over the past years to develop economic sectors and the diversification of the economy also could not diversify the sources of public revenue, as well as not to rationalize public spending, which is characterized by increasing and extravagant in its doors, and This will exacerbate the problem of indebtedness in any disruption in oil prices and then Iraq's inability to repay these debts in such a situation as well as overcome sustainability indicators and financial discipline of the limits of optimal and this will be a source of concern for traceroute economic situation. The research found a set of conclusions was that the financial sustainability illusion indicators as a result of the debt exceeded safe limits in recent years, which has seen the decline in oil prices as well as exceeded the budget deficit to GDP that border too.

المقدمة

تعاظم الاهتمام بمشكلة المديونية ومفهوم الاستدامة المالية في ثمانينات القرن الماضي بعد تفاقم وتعاظم قيمة الديون التي تعاني منها العديد من الدول والتي تطلب البحث في امكانية هذه الدول من تسديد هذه الديون فضلا عن تكاليف خدمة الدين، والعراق احد الدول التي ورثت تركة ثقيلة من المديونية الخارجية التي تراكمت بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف تصدير النفط ثم عدم الاستمرار بتسديد التزاماته الخارجية فضلا عن المبالغ الكبيرة التي لزم بها العراق كتعويضات عن الحروب الطائشة التي خاضها في الفترات الماضية، مقابل ذلك تعمق اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة ومن ثم فان التراجع المستمر في اسعار النفط يخلق حاجة للجوء الى الاقتراض سواء كان داخليا ام خارجيا وهذا الامر يعرض الاقتصاد العراقي الى مخاطر كبيرة فضلا عن اعباء خدمة المديونية.

مشكلة البحث

ان الاعتماد الأحادي على تمويل الموازنة العامة عن طريق الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة عالية جدا مع انحسار الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى يؤدي ذلك الى تعميق الرعية وكذلك يؤدي ذلك الى اضطرابات مستمرة في الموازنة العامة وتحقيق عجز بسبب التقلبات المستمرة في اسعار النفط ومن اجل تمويل عجز الموازنة تلجأ الحكومة الى الاقتراض سواء كان داخليا ام خارجيا والذي سيخلق ضغطاً على الموارد المحلية وعبء مالية تتحملها الاجيال القادمة وكل هذا بهدف سد حاجة الانفاق العام المتزايد الذي يكتنفه الاسراف والفساد في كثير من ابوابه ومن ثم لا يتحقق اي عائد اضافي للدولة جراء ذلك ومن ثم تفاقم مشكلة المديونية.

اهمية البحث

تتمحور اهمية البحث في دراسة واقع الدين العام في العراق من اجل تحديد امكانية العراق في تحقيق الاستدامة المالية فضلا عن تحقيق الانضباط المالي وان تحقيق هذه الامور يجعل الاقتصاد العراقي في مأمن من الوقوع في فخ المديونية وعدم القدرة على تسديد الدين فضلا عن الفوائد المترتبة عليها.

فرضية البحث/ يقوم البحث على فرضية مفادها ان الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس لتمويل الموازنة العامة وعدم تنوع مصادر الإيراد يؤدي الى تفاقم مشكلة المديونية والخروج عن تحقيق الاستدامة المالية والانضباط المالي

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل بمعرفة مفهوم الاستدامة المالية كذلك معرفة المؤشرات التي يمكن عن طريقها تحديد امكانية تحقيق الاستدامة من عدمه في ضوء مديونية العراق فضلا عن التعرف على قواعد الانضباط المالي ومدى تطبيقها في العراق كذلك التعرف على الآليات التي يمكن عن طريقها معالجة مشكلة المديونية.

حدود البحث/ الحدود المكانية تتمثل بالعراق اما الزمانية فتمثلت بدراسة المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

المبحث الاول

الدين العام المفهوم والمؤشرات والقواعد المالية

تمهيد

اختلفت الآراء فيما يخص اللجوء الى الدين العام لتمويل نفقات الدولة باختلاف المدارس الاقتصادية , ففي ظل افتراضات المدرسة الكلاسيكية والتي يقول بتلقائية التوازن وتوازن الموازنة وعدم تدخل الدولة وكذلك تحديد الوظائف التي تمارسها الدولة بالأمن والدفاع والخدمات العامة خفضت من حجم الانفاق العام ثم عدم لجوء الدولة الى الاقتراض الا في الحالات الاستثنائية. لكن في اعقاب ازمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ وعجز الية التوازن التلقائية دعت المدرسة الكينزية الى تدخل الدولة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي لتعويض الانخفاض في الانفاق الخاص من اجل زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري لإعادة التوازن الاقتصادي عن طريق لجوء الدولة الى التمويل بالعجز واللجوء الى الاقتراض كمصدر من مصادر الإيرادات, وقد تزايدت الحاجة الى الاقتراض في الاعوام الاخيرة من قبل الحكومات لتغطية الانفاق العام المتزايد . ففي ثمانينات القرن الماضي تعمقت ازمة المديونية واصبحت العديد من البلدان عاجزة عن خدمة مديونيتها مما عمق التساؤل حول اليات تحقيق الاستدامة المالية .

اولاً: مفهوم الدين العام والاستدامة المالية

عرف الدين العام تعريفات عديدة منها بانه مبالغ نقدية تقتترضها الحكومة من الافراد والمؤسسات الخاصة والبنك المركزي او المؤسسات الدولية والحكومات مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها وحسب شروط الاقتراض⁽ⁱ⁾, وعرفته المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي على انه اجمالي رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الاجل الثابت والالتزامات المستحقة السداد في تاريخ معين ويشمل الالتزامات المحلية والاجنبية⁽ⁱⁱ⁾, كما عرفه صندوق النقد الدولي بانه مجموع الديون المضمونة من الاجهزة العامة والتي تسدد الى المقيمين وغير المقيمين (الاجانب) في البلد في موعد استحقاق معين⁽ⁱⁱⁱ⁾.

اما الاستدامة المالية فعرفت بانها قدرة القطاع العام للوفاء بالالتزامات المالية وتحمل الصدمات والحفاظ على مستويات خدمة الدين بمستويات معقولة بالنسبة للدخل المستقبلي المتوقع مع الحفاظ على الثقة العامة^(iv) , او هي المقدار الاقصى من رصيد الدين الحكومي المسموح به ضمن شروط التوازن في مدة زمنية معينة^(v), في حين عرفها صندوق النقد الدولي بانها الوضع الذي يستطيع به المقترض الاستمرار في خدمة ديونه دون الحاجة الى احداث تغيير جوهري في النفقات العامة والإيرادات العامة مستقبلاً^(vi).

ثانياً: مصادر الدين العام

هناك العديد من المصادر التي يمكن ان تلجأ اليها الحكومات للحصول على القروض العامة منها:

- ١- الاقتراض من البنك المركزي يعد هذ المصدر من اسهل المصادر التي يمكن ان تلجأ اليها الحكومة مقارنة بالمصادر الاخرى من حيث اسعار الفائدة والتكاليف الادارية فضلا عن سرعة الحصول عليها^(vii).
- ٢- الاقتراض من البنوك التجارية تلجأ الحكومة الى الاقتراض من البنوك التجارية فاذا كانت هذه البنوك تمتلك احتياطات فائضة كبيرة دون ان تؤثر في القروض المقدمة للأفراد اما اذا حدث تأثير بسبب محدودية الاحتياطات فان ذلك سيولد ما يسمى باثر المزاحمة او الازاحة (Crowding out)^(viii).

٣- الاقتراض من الأفراد في هذا المصدر من القروض سوف يتم سحب الاموال المدخرة او المكتتزة الغير مستثمرة من الافراد فان ذلك سيولد اثر توسعي في الاقتصاد, اما اذا كانت هذه المدخرات مستثمرة هذا ايضا سيولد اثر المزاحمة بين القطاع الخاص والعام^(ix). وتعد هذه المصادر الثلاثة من المصادر المحلية او الداخلية للاقتراض.

٤- الاقتراض من المصادر الخارجية تلجا الحكومات الى الاقتراض من المصادر الخارجية في حالة عدم كفاية المصادر المحلية اذ تلجأ الحكومات باللجوء الى الدول الاخرى او المؤسسات المالية الدولية عن طريق السندات^(x).

ثالثاً: ادوات الدين العام

يمكن للحكومة الاقتراض عن طريق اصدار السندات الحكومية والتي تكون غير قابلة للتداول او عن طريق اذونات الخزنة ويمكن ان تكون هذه السندات بالعملة المحلية توجه الى الافراد والمؤسسات المحلية وهذا يسمى بالدين العام الداخلي, او تكون بالعملة الاجنبية كاليورو او الدولار توجه نحو الافراد والمؤسسات الاجنبية ويسمى بالدين العام الخارجي^(xi). وتكون السندات الحكومية على اجال مختلفة فمنها قصير الاجل التي لا تتعدى فترتها سنة واحدة او متوسطة الاجل تكون من ٢-٧ سنوات او طويلة الاجل التي تزيد مدتها عن ٧ سنوات, وتعد اذونات الخزنة من ادوات الدين قصيرة الاجل^(xii).

رابعاً: مؤشرات الدين العام

١- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ويعبر هذا المؤشر على قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد للإيفاء بديونه وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على خطورة الدين العام. ويحسب حسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * ١٠٠\%$$

٢- مؤشر نسبة الدين الى ايرادات الموازنة يمثل هذا المؤشر المدفوعات المستقبلية التي تدفع من ايرادات الميزانية او يمثل قدرة الحكومة على سداد اعباء الدين^(xiii).

$$\text{نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة} = \frac{\text{الدين العام}}{\text{الإيرادات العامة}} * ١٠٠\%$$

٣- مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات اذ يمثل هذا المؤشر نسبة الدين الى صادرات البلد من السلع والخدمات ويعبر هذا المؤشر عن استدامة الدين فاذا ارتفع هذا المؤشر دل على ان الديون اكبر من موارد البلد من العملات الاجنبية وكذلك يدل على ان البلد يواجه مشكلات في تسديد التزاماته المالية تجاه الدائنين^(xiv).

$$\text{نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات} = \frac{\text{الدين العام الخارجي}}{\text{الصادرات}} * ١٠٠\%$$

٤- نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين العام الخارجي يمثل هذا المؤشر مدى كفاية الاحتياطيات الدولية لتغطية الدين الخارجي اذ ان ارتفاع النسبة يعني قدرة الاحتياطيات الدولية على مواجهة الابعاء المتراكمة لزيادة الدين العام^(xv).

$$\text{نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين العام الخارجي} = \frac{\text{الاحتياطيات الدولية}}{\text{الدين العام الخارجي}} * ١٠٠\%$$

تختلف حدود هذه المؤشرات باختلاف المؤسسات الدولية وكذلك اختلاف الدول فلكل دولة ظروف وامكانات مختلفة فمثلا حددت بعض المؤسسات الدولية حدود للمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فيما اذا تجاوزت هذه النسبة سيصبح الدين العام عبئاً مرتفعاً ويعبر عن وجود مشكلة يجب تجاوزها فمثلا تكون هذه النسبة الامنة لحدود الدين العام بين ١٠٠% الى ١٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة ضمن تقرير افاق الاقتصاد العالمي وفي الدول الناهضة بين ٣٥% الى ٧٥% من الناتج المحلي الاجمالي^(xvi), في حين جرت العادة في نادي باريس اعتبار المديونية مرتفعة اذا كانت نسبة الدين العام تجاوز ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي و اذا تجاوزت نسبة خدمة الدين الى الصادرات ٣٠%^(xvii). اما مجموعة دول الاتحاد الاوربي فقد حددت معاهدة ماستر يخت ان لا تتجاوز نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي ٦٠% وان لا تزيد نسبة عجز الموازنة الى الناتج عن ٣%, اما على نطاق الدول فكانت نسبة الدين للناتج في اليابان ١٠٠% ونيوزلندا ٢٠%.

خامسا: قواعد الانضباط المالي

هناك عدد من القواعد المالية التي تستخدم في تقييم الانضباط المالي والسيطرة على العجز الحكومي ثم تحقيق الاستدامة المالية وهذه القواعد هي :

١- قاعدة توازن الموازنة تمثل هذه القاعدة بنسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي والتي يجب ان تكون ضمن حدود معينة اشرنا لها تقريبا ٣% اذ ان ارتفاع هذه النسبة يعني تحمل اعباء كبيرة تتمثل بالدين والفوائد المترتبة عليه وهذا يتطلب تعديلا مستقبليا وترشيد الانفاق العام فضلا عن الايرادات العامة^(xviii), كذلك ان عجز الموازنة سيؤدي الى تخفيض كل من الاستثمار والاستهلاك الخاص وهذا سيلغي تأثير زيادة الانفاق او تخفيض الضرائب في الاقتصاد الكلي اما اذا انخفض عجز الموازنة فسيؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي^(xix).

٢- قاعدة الانفاق تقترح هذه القاعدة بوضع حد اعلى للانفاق الكلي او الجاري بحدود الايرادات العامة سواء من حيث القيمة أم معدل النمو أم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع وضوح مدة زمنية تتراوح بين (٣- ٥) سنوات من اجل استخدامها كأداة لتضييق اتساع فجوة الدين العام لاسيما اذا كانت متفقة ومتزامنة مع القواعد السابقة ومن ثم تحقيق الانضباط المالي (الاستدامة المالية)^(xx).

٣- قاعدة الايرادات تتضمن هذه القاعدة وضع حدود عليا للايرادات العامة وتجنب الافراط في العبء الضريبي وتعزيز تحصيل الايرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

٤- قاعدة الدين تهدف هذه القاعدة لوضع حد امن لإجمالي الدين العام الذي يمكن تحمله دون حدوث اثار سلبية على الاستقرار والنمو اذ اشرنا سابقا الى ان نسبة الدين الى الناتج تختلف باختلاف الدول والمؤسسات ثم لا يمكن تحديد نسبة مثالية للدين العام للناتج.

٥- القاعدة الذهبية على وفق هذه القاعدة فان عجز الموازنة الممول عن طريق الدين العام يجب ان يوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري وليس الجاري اذ ان الانفاق الاستثماري سيخلق أصولاً جديدة يمكن ان تفيد الاجيال القادمة ومن ثم يمكن ان تتحمل هذه الاجيال تكاليف تسديد الدين وهذا سيخلق عدالة في توزيع الثروة والاعباء بين الاجيال^(xxi).

المبحث الثاني

تحليل مكونات الدين العام ومؤشرته في العراق

اولاً: تحليل مكونات الدين العام الداخلي والخارجي في العراق

١- الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

الجدول (١) يبين تطور الدين العام الداخلي في العراق ومكوناته اذ بلغ حجم الدين العام الداخلي في العراق عام ٢٠٠٣ (٥٥٤٣.٧) مليار دينار وهو مكون من (٤٦٣٤.٨) مليار حوالات خزانة والتي تشكل نسبة (٨٣.٦%) من اجمالي الدين الداخلي في حين بلغ الدين على وزارة المالية (٩٠٨.٩) مليار ونسبته كانت (١٦.٤%) في حين لم يكن هناك اقتراض عن طريق السندات, شهد عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ زيادة الدين العام بمعدلات نمو بلغت (٦.٨٨%) و(٥.٥٨) على التوالي مع استمرار هيمنة حوالات الخزانة مشكلة نسبة (٧٥.٥٥%) و(٧٠.٨٩%) من اجمالي الدين الداخلي والنسبة المتبقية للدين على وزارة المالية, عام ٢٠٠٦ اذ شهد انخفاضاً واستمر هذا الانخفاض خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي شهدت تراجع نسبة حوالات الخزانة وارتفاع نسبة دين وزارة المالية الى الدين العام وذلك لزيادة الانفاق لتحقيق الاستقرار الامني مع بداية الحرب مع الارهاب.

استمر الدين العام بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وسبب هذا النقلب راجع الى كفاية الايرادات العامة ففي السنوات التي تشهد زيادة للايرادات العامة سينعكس على انخفاض الدين العام وبالعكس حتى عام ٢٠١٤ الذي شهد ارتفاع الدين العام بمعدل نمو كبير بلغ (١٢٣.٧١%) والسبب يعود الى الازمة التي مر بها الاقتصاد العراقي سواء كانت بسبب التراجع الكبير في اسعار النفط أم من الاحداث الداخلية التي شهدها العراق بسبب الحرب مع (داعش) وموجة النزوح الكبير والذي تطلب مزيداً من الانفاق, واستمر الارتفاع في الدين في عام ٢٠١٥ بمعدل نمو (٢٣٧.٦٣%) مع استمرار الازمة علماً ان نسبة حوالات الخزانة كانت تشكل (٩٢.٦٣) . واستمر الدين العام بالارتفاع خلال الاعوام ٢٠١٦-٢٠١٧ اذ سجل نمواً بسيطاً بلغ (٠.٦٧%) في عام ٢٠١٧ بعد تحسن اسعار النفط . بلغ معدل النمو المركب للدين العام الداخلي للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٠ (١٥.٤٣%), والشكل (١) يوضح الدين العام الداخلي في العراق ومكوناته.

جدول (١)

الدين العام الداخلي في العراق ومكوناته مليار دينار

السنة	الدين العام الداخلي	معدل النمو %	حوالات الخزانة	نسبة حوالات الخزانة الى الدين العام %	الدين على وزارة المالية	نسبة الدين الى المالية العام %	السندات	نسبة السندات الى الدين العام %
2003	5543.7	-	4634.8	83.60	908.9	16.40	٠	0
2004	5925.1	6.88	4476.7	75.55	1448.4	24.45	٠	0
2005	6255.6	5.58	4434.7	70.89	1820.9	29.11	٠	0
2006	5307.0	-15.16	3486.1	65.69	1820.9	34.31	٠	0
2007	5193.7	-2.13	519.0	9.99	4674.7	90.01	٠	0
2008	4455.6	-14.21	500.1	11.22	3955.5	88.78	٠	0
2009	8434.0	89.29	4478.5	53.10	3955.5	46.90	٠	0
2010	9180.8	8.85	5225.3	56.92	3955.5	43.08	٠	0
2011	7446.9	-18.89	3891.3	52.25	3555.5	47.75	٠	0
2012	6547.5	-12.08	3392.0	51.81	3155.5	48.19	٠	0
2013	4255.5	-35.01	1500.0	35.25	2755.5	64.75	٠	0
2014	9520.0	123.71	7064.5	74.21	2455.5	25.79	٠	0

0.05	14.5	7.33	2355.5	92.63	29772.8	237.63	32142.8	2015
3.58	1696.6	4.97	2355.5	91.44	43309.8	47.35	47362.3	2016
5.63	2682.4	4.52	2155.5	89.85	42840.9	0.67	47678.8	2017
						١٥.٤٣		معدل النمو المركب

المصدر :-

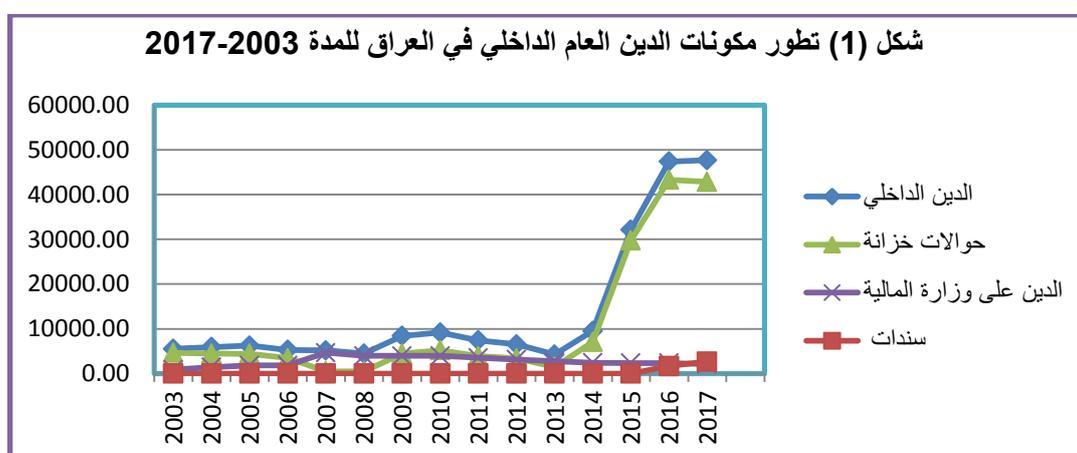
- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, النشرة الاحصائية السنوية ٢٠٠٢-٢٠١٧.
- الاعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ للعمود ٤ تمثل حوالات الخزنة مضاف لها قروض المؤسسات المالية.

- تم حساب معدل النمو السنوي وفق الصيغة التالية

$$R = \frac{y_t - y_0}{y_0} * 100$$

- تم حساب معدل النمو المركب وفق الصيغة التالية

$$R = \left(\sqrt[n]{\frac{y_t}{y_0}} - 1 \right) * 100$$



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (١)

٢- الدين العام الخارجي في العراق ومكوناته للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

الجدول (٢) يبين اجمالي الدين العام الخارجي المترتب على العراق ومنه نلاحظ ان قيمة الدين في عام ٢٠٠٣ بلغت (١١٨.٠١٥) مليار دولار وكانت حصة دول نادي باريس (٥١.٦٤٦) مليار دولار اما دول خارج نادي باريس فبلغ الدين (١٨.١٥٤) مليار دولار , والدائنون التجاريون (٦.٦٥٩) مليار , دول الخليج (٢٧.٦٣٩) مليار , ومجموعة دول اخرى (١٣.٢٦٣) مليار دولار وصندوق النقد العربي (٠.٦٥٤) مليار دولار. وهذه المبالغ تمثل الديون الخارجية المترتبة على العراق فضلا عن الفوائد وتعويضات الحرب على الكويت التي نجمت بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق ثم ايقاف العراق لتسديد هذه الديون اذ ان قيمة اصل الدين قبل فرض الحصار كان ٢٢ مليار دولار وكانت حصة دول نادي باريس ١٥ مليار دولار (xxii).

شهد الدين العام الخارجي في العراق في عام ٢٠٠٤ تراجع بمعدل نمو بلغ (٢٤.٧٧-%) واستمر هذا الانخفاض في عام ٢٠٠٥ (١٩.٧١-%) ويعود السبب في هذا التراجع في قيمة الدين لدول نادي باريس ودول خارج نادي باريس بموجب الاتفاق الذي حدث بين العراق ودول نادي باريس واخرى خارج نادي باريس على شطب ٨٠% من هذه الديون وعلى مراحل تمثلت المرحلة الاولى بشطب ٣٠% من الدين دون شروط والمرحلة الثانية شطب ٣٠% بعد اجراء العراق مجموعة من الاصلاحات وحسب توجيهات صندوق النقد الدولي والنسبة المتبقية بعد التأكد من قيام العراق بالإصلاحات وجدولة الديون المتبقية, لكن هناك ديون لم يتم التوصل الى

اتفاق فهي (٤٠.٩٠٢) مليار دولار منها (٢٧.٦٣٩) مليار لدول الخليج و(١٣.٢٦٣) مليار لدول اخرى ثم بقيت هذه الديون دون تغيير طيلة هذه المدة والتي تم توضيحها بشكل مفصل في جدول (٣).

شهد الدين العام في عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً بمعدل نمو بلغ (٠.٧٢%) وهذا الارتفاع بسبب زيادة فقرات الدين لدول نادي باريس وخارج نادي باريس، واستمر الدين بالتقلب تارة بالارتفاع بمعدلات بسيطة او الانخفاض وبحسب الوضع المالي للموازنة العامة ما بين التسديد او الاقتراض حتى عام ٢٠١٤ اذ عاود الدين الخارجي الارتفاع بمعدل نمو بلغ (٤.١٧%) وهذه الزيادة كانت بسبب لجوء العراق الى قروض جديدة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي فضلا عن دول اخرى منها امريكا وهذه القروض كانت موجهة لدعم الموازنة العامة بعد الانخفاض الكبير في اسعار النفط فضلا عن الاحداث الداخلية التي مر بها العراق. اما الاعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ استمر العراق بالاقتراض لدعم الموازنة او قروض موجهة لإكمال المشروعات الحكومية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالكهرباء اذ كانت معدلات النمو على التوالي (٦.٥٤%) (١١.٥١%) و(٧.٤٣%) اذ وصل الدين في عام ٢٠١٧ الى (٧٤.١٨) مليار دولار، وان المجموع التراكمي للقروض الجديدة للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٤ (٣.٥١٩)، (٨.٣٨١)، (١٦.٤٤٧) و(٢٢.١٥٢) مليار دولار^(xiii)، وبالرغم من لجوء العراق الى القروض الجديدة لكنه استمر بتسديد التزاماته لدول نادي باريس وخارج نادي باريس فضلا عن الديون التجارية وديون صندوق النقد العربي. بلغ معدل النمو المركب للدين العام الخارجي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٣.١٤%) ، الشكل (٢) يوضح تطور الدين الخارجي لنفس المدة.

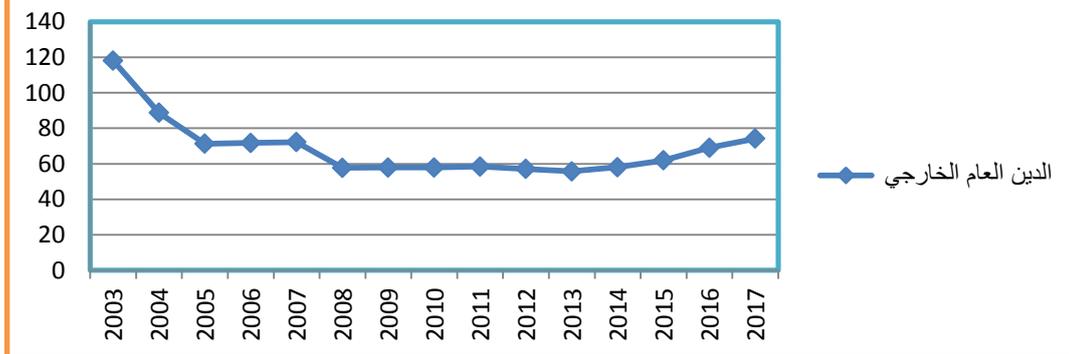
الجدول (٢)

الدين العام الخارجي مكوناته في العراق مليار دولار

السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	نادي باريس	خارج نادي باريس	الدائنون التجاريون	دول الخليج	دول اخرى	صندوق النقد العربي
2003	118.015		51.646	18.154	6.659	27.639	13.263	0.654
2004	88.7788	-24.77	28.994	11.579	6.659	27.639	13.263	0.654
2005	71.28	-19.71	14.691	9.835	5.198	27.639	13.263	0.654
2006	71.795	0.72	16.147	10.031	4.097	27.639	13.263	0.618
2007	72.165	0.52	16.478	10.07	4.097	27.639	13.263	0.618
2008	57.71	-20.03	9.93	2.719	3.681	27.639	13.263	0.478
2009	57.948	0.41	10.094	2.83	3.681	27.639	13.263	0.441
2010	57.916	-0.06	10.094	2.83	3.681	27.639	13.263	0.409
2011	58.422	0.87	10.586	2.879	3.681	27.639	13.263	0.374
2012	57.077	-2.30	9.444	2.712	3.681	27.639	13.263	0.338
2013	55.792	-2.25	8.365	2.545	3.681	27.639	13.263	0.299
2014	58.12	4.17	7.437	2.379	3.637	27.639	13.263	0.246
2015	61.92	6.54	6.602	2.212	3.631	27.639	13.263	0.197
2016	69.05	11.51	5.979	2.045	3.527	27.639	13.263	0.153
2017	74.18	7.43	5.818	1.878	3.307	27.639	13.263	0.124
	معدل النمو المركب للدين الخارجي	٣.١٤%						

المصدر :- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي.

شكل (2) تطور الدين العام الخارجي في العراق للمدة 2017-2003



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (٢)

ويمكن توضيح هيكل الديون التي لم يتم التوصل الي اتفاق بشأنها بالجدول (٣)

جدول (٣) الديون التي لم يتم التوصل الي اتفاق بشأنها

ديون دول الخليج العربي		الدول الاخرى	
الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
السعودية	١٥٧٧٤	البرازيل	٤٧٤
الكويت	٦٨١٥	مصر	٨٦٠
قطر	١٥٠٠	الاردن	١٤٠٠
الامارات	٣٥٥٠	المغرب	٢٧
		باكستان	١١٢
		بولندا	٨٥٢
		السودان	٧٤
		تركيا	٩٤٦٤
المجموع	٢٧٦٣٩	المجموع	١٣٢٦٣

المصدر : البنك المركزي العراقي, دائرة العمليات المالية وادارة الدين

اما هيكل الرصيد المتبقي لديون دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ومؤسسات اخرى في نهاية عام

٢٠١٧ والمبالغ التي تم تسديدها خلال النصف الاول لعام ٢٠١٨ كما موضحة بالجدول (٤):

جدول (٤)

ديون العراق لدول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ومؤسسات اخرى

ديون خارج نادي باريس			ديون دول باريس		
المبلغ المسدد لغاية	المبلغ في	الدولة	المبلغ المسدد لغاية	المبلغ في	الدولة
٢٠١٨/٦/٣٠	٢٠١٧/١٢/٣١		٢٠١٨/٦/٣٠	٢٠١٧/١٢/٣١	
مليون دولار	مليون دولار		مليون دولار	مليون دولار	
0.028	٠.٥٨	اندونيسيا	7.845	164.751	استراليا
2.185	٤٥.٨٧٩	الجيڪ	17.521	368.145	النمسا
1.773	٣٧.٢٣٦	هنكاريَا	2.980	62.588	بلجيكا
0.038	٠.٨٠٥	ماليزيا	4.270	89.677	كندا
19.435	٤٠٨.١٢٩	رومانيا	0.739	170.211	فلندا
1.268	٢٦.٦٣١	جنوب افريقيا	54.421	1142.752	فرنسا
	١٢٦.١٨٦	اليونان	47.377	994.827	المانيا
58.696	١٢٣٢.٦٠٦	الصين	21.691	455.486	ايطاليا
83.422	١٨٧٨.٠٥٢	المجموع	52.963	1112.428	اليابان
1794.630	الرصيد المتبقي في ٢٠١٨/٦/٣٠		1.554	32.638	كوريا
			2.148	45.099	هولندا
18.936	١٢٣.٨٤٦	صندوق النقد العربي	35.575	747.082	روسيا
١٠٤.٩١		المتبقي	4.499	94.488	اسبانيا

			2.309	48.354	السويد
١٦.٢٢٢	٣٣٠٧	الدائنون التجاريون	2.253	47.314	سويسرا
٣٢٩٠.٧٧٨		المتبقي	11.506	241.751	المملكة المتحدة
			269.654	٥٨١٧.٥٩١	المجموع
			5547.938	٢٠١٨/ ٦/٣٠	الرصيد المتبقي في

المصدر : البنك المركزي العراقي , دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

ثانياً:- تحليل مؤشرات الدين العام في العراق

١- مؤشر نسبة الدين العام للنتائج المحلي الاجمالي

الجدول (٥) يوضح تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ومنه نلاحظ ان نسبة الدين للنتائج عام ٢٠٠٣ كانت (١٨.٨%) للدين الداخلي وكانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة للدين الخارجي (٧٣.٤%) ولإجمالي الدين العام الداخلي والخارجي كانت (٧٥.١%) وارتفاع هذه النسبة يعود الى ارتفاع قيمة الدين الخارجي بسبب تراكم اعباء الدين العام في فترة الحصار الاقتصادي فضلا عن اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي, واستمرت نسبة الدين العام الى الناتج تتجاوز الحدود الامنة لغاية عام ٢٠٠٧ ولكن اقل من عام ٢٠٠٣ وهذا يعود الى انخفاض الدين الخارجي بعد الاتفاق مع دول نادي باريس وخارج نادي باريس لإطفاء ٨٠% من الدين الخارجي وعلى مراحل. عام ٢٠٠٨ شهد عودة نسبة الدين العام الى الناتج ضمن الحدود الامنة اذا كانت هذه النسبة (٤٦.٧%) واستمرت هذه النسبة ضمن المعدلات المقبولة حتى عام ٢٠١٤ اذ كانت (٢٩%) لكن عام ٢٠١٥ شهد ارتفاعاً كبيراً في نسبة الدين العام للناتج الى (٥٣%) ثم ارتفعت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لتتجاوز حدود ٦٠% اذ كانت نسبة الدين العام للناتج في هذين العامين بلغت على التوالي (٦٣.٥%) و (٦٠.٢%) ومن ثم اذا استمرت هذه النسبة تفوق المعدلات الامنة بسبب استمرار توجه الحكومة نحو التمويل بالعجز فهذا يكون مؤشر خطورة على الاقتصاد العراقي ومن ثم ينبغي مراجعة السياسة الحكومية بعدم الافراط بالاقتراض ولاسيما القروض الخارجية لان هذا يجعل الاقتصاد اسيراً للدول الاخرى وشروطها التي ترافق هذه القروض فضلاً عن عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية والشكل (٣) يوضح تطور نسبة الدين للنتائج.

جدول (٥)

تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الدين العام الداخلي مليار دينار	الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار	نسبة الدين الداخلي / GDP	سعر الصرف	الدين الخارجي مليار دولار	نسبة الدين الخارجي / GDP	الدين العام الداخلي مليار دينار	الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار	نسبة الدين الاجمالي / GDP
2003	5543.7	29585.8	18.7	1836	118.02	18.7	222219.2	222219.2	751.1
2004	5925.1	53235.4	11.1	1453	88.78	11.1	134920.7	134920.7	253.4
2005	6255.6	73533.6	8.5	1469	71.28	8.5	110965.9	110965.9	150.9
2006	5307.0	95588.0	5.6	1467	71.80	5.6	110630.3	110630.3	115.7
2007	5193.7	111455.8	4.7	1255	72.17	4.7	95760.8	95760.8	85.9
2008	4455.6	157026.1	2.8	1193	57.71	2.8	73303.6	73303.6	46.7
2009	8434.0	131275.6	6.4	1170	57.95	6.4	76233.2	76233.2	58.1
2010	9180.8	162064.6	5.7	1170	57.92	5.7	76942.5	76942.5	47.5
2011	7446.9	217327.1	3.4	1170	58.42	3.4	75800.6	75800.6	34.9
2012	6547.5	254225.5	2.6	1166	57.08	2.6	73099.3	73099.3	28.8
2013	4255.5	273587.5	1.6	1166	55.79	1.6	69309.0	69309.0	25.3
2014	9520.0	266420.4	3.6	1166	58.12	3.6	77287.9	77287.9	29.0
2015	32142.8	199715.7	16.1	1190	61.92	16.1	105827.6	105827.6	53.0

63.5	129531.8	40.3	82169.5	1190	69.05	23.2	203869.8	47362.3	2016
60.2	135953.0	39.1	88274.2	1190	74.18	21.1	225995.2	47678.8	2017

المصدر

- الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.
- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

٢- مؤشر نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة

نستعين بالجدول (٦) لتحليل تطور نسبة الدين العام للإيرادات الحكومية ومنه نلاحظ ان نسبة الدين الداخلي للإيرادات العامة كانت في عام ٢٠٠٣ (٢٥٨.٢٨%) فضلا عن (١٠٠٩٥.٠٩%) للدين الخارجي ولإجمالي الدين العام كانت (١٠٣٥٣.٣٧%) وهذه النسبة مرتفعة جدا بسبب ارتفاع قيمة الدين العام الداخلي والخارجي فضلا عن تراجع قيمة الإيرادات العامة بعد احتلال العراق استمرت نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة مرتفعة حتى عام ٢٠١٠, في حين تراجعت هذه النسبة في عام ٢٠١١ الى (٦٩.٦٦%) اذ كانت نسبة الدين الداخلي للإيرادات (٦.٨٤%) والنسبة المتبقية للدين الخارجي واستمرت هذه ضمن حدود اقل من ١٠٠% من الإيرادات للمدة ٢٠١٢-٢٠١٤, لكن بعد ازمة تراجع اسعار النفط فضلا عن الاحداث الامنية التي شهدها العراق زادت نسبة الدين العام للإيرادات في عام ٢٠١٥ الى (١٥٩.٢١%) والسبب هو انخفاض الإيرادات النفطية ولجوء الحكومة الى الاقتراض لسد العجز وكانت هذه النسبة مرتفعة في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ وكانت على التوالي (٢٣٨.٠٧%) و (١٧٥.٨٠%) بسبب ارتفاع كل من الدين الداخلي والخارجي في ان واحد, ونلاحظ ايضا ان الاعوام الاخيرة شهدت ارتفاع قيمة هذه النسبة بما يفوق قدرة الإيرادات العامة لتسديد قيمة الدين فضلا عن اعباء خدمة الدين وهذا مؤشر خطر يواجه الاقتصاد مستقبلا.

جدول (٦)

نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة

السنة	الدين العام الداخلي مليار دينار	الإيرادات العامة مليار دينار	نسبة الدين الداخلي الى الإيرادات العامة %	الدين العام الخارجي مليار دينار	نسبة الدين الداخلي الى الإيرادات العامة %	نسبة الدين العام الداخلي الى الإيرادات العامة %
2003	5543.7	222219.2	10095.09	216675.5	258.28	10353.37
2004	5925.1	134920.7	391.10	128995.6	17.96	409.06
2005	6255.6	110965.9	258.53	104710.3	15.44	273.97
2006	5307.0	110630.3	214.70	105323.3	10.82	225.52
2007	5193.7	95760.8	165.88	90567.1	9.51	175.39
2008	4455.6	73303.6	85.79	68848.0	5.55	91.34
2009	8434.0	76233.2	122.80	67799.2	15.28	138.08
2010	9180.8	76942.5	96.56	67761.7	13.08	109.64
2011	7446.9	75800.6	62.82	68353.7	6.84	69.66
2012	6547.5	73099.3	55.54	66551.8	5.46	61.01
2013	4255.5	69309.0	57.18	65053.5	3.74	60.92
2014	9520.0	77287.9	64.30	67767.9	9.03	73.34
2015	32142.8	105827.6	110.85	73684.8	48.36	159.21
2016	47362.3	129531.8	151.02	82169.5	87.05	238.07
2017	47678.8	135953.0	114.14	88274.2	61.65	175.80

المصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

٣- مؤشر نسبة الدين الخارجي للصادرات

يوضح الجدول (٧) تطور نسبة الدين الخارجي للصادرات ويمثل هذا المؤشر قدرة عوائد الصادرات من العملة الاجنبية في تسديد الدين الخارجي ومنه نلاحظ ان قيمة الدين الخارجي في عام ٢٠٠٣ بلغت (٢١٦٦٧٥.٥) مليار دينار في حين كانت عوائد الصادرات (١٨٥١٠.٥٥) مليار ومن ثم تكون نسبة الدين الخارجي للصادرات (١١٧٠.٥٥%) وهي نسبة كبيرة جدا تفوق قدرة الصادرات في تسديد الدين وهذا يعود الى ارتفاع قيمة الدين فضلا عن تراجع قيمة الصادرات عقب احتلال العراق, اما في عام ٢٠٠٤ فقد بقيت نسبة الدين الى الصادرات مرتفعة لكن اقل من العام الذي سبقه بعد الاتفاق على تخفيض ٨٠% من الدين كذلك تعافي ايرادات الصادرات واستمرت النسبة مرتفعة وتتجاوز ١٠٠% للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ عدا ٢٠٠٨ .

شهد عام ٢٠١١ تراجع نسبة الدين الخارجي الى الصادرات الى اقل من ١٠٠% من قيمة الصادرات اذ بلغت (٧٣.٣٢%) وبقيت هذه النسبة تتذبذب دون ان تتجاوز ٧٠% في الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ لكنها عاودت من جديد الارتفاع لتتجاوز حاجز ١٠٠% خلال الاعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ اذ بلغت على التوالي (١٢٠.٦٤%), (١٢٧.٢%) و (١٢٨.٨٨%) وهذا يدل على عدم قدرة الايرادات من العملة الاجنبية المتحصل عليها من الصادرات في تغطية الدين الخارجي فضلا عن تكاليف خدمة هذا الدين, وهذا التوجه نحو الاقتراض الخارجي في هذه الاعوام يؤشر وضع غير مرغوب فيه لان الاستمرار بذلك سيؤدي الى تفاقم مشكلة الدين فضلا عن عدم القدرة في تحقيق الاستدامة المالية.

جدول (7)

تطور نسبة الدين الخارجي للصادرات

السنة	الدين الخارجي مليار دينار	الصادرات مليار دولار	الصادرات مليار دينار	نسبة الدين الخارجي للصادرات %
2003	216675.5	10.082	18510.55	1170.55
2004	128995.6	17.810	25877.93	498.48
2005	104710.3	23.697	34810.89	300.80
2006	105323.3	30.529	44786.04	235.17
2007	90567.1	39.587	49681.69	182.29
2008	68848.0	63.726	76025.12	90.56
2009	67799.2	39.430	46133.10	146.96
2010	67761.7	51.764	60563.88	111.88
2011	68353.7	79.681	93226.77	73.32
2012	66551.8	94.209	109847.69	60.59
2013	65053.5	89.738	104634.51	62.17
2014	67767.9	85.369	99540.25	68.08
2015	73684.8	51.328	61080.32	120.64
2016	82169.5	41.298	49144.62	167.20
2017	88274.2	57.559	68495.21	128.88

المصدر : البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

٤- مؤشر نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي

يمثل هذا المؤشر بقدرة الاحتياطيات من العملة الاجنبية في تغطية الدين الخارجي وعن طريق الجدول (٨) الذي يوضح نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي ومنه نلاحظ ان قيمة الدين الخارجي (٢١٦٦٧٥.٥) مليار دينار في حين كانت قيمة الاحتياطيات (١٥٥٥٨.٢٦) مليار ومن ثم فان نسبة الاحتياطيات الى الدين الخارجي

منخفضة جدا (٧.١٨%) بسبب تواضع قيمة الاحتياطيات مقابل ضخامة قيمة الدين الخارجي , بدأت نسبة الاحتياطيات الى الدين تتزايد ففي عام ٢٠٠٤ بلغت (١٠.٥٨%) واستمرت بالتحسن والزيادة التدريجية خلال الاعوام التي تلتها لتصبح في عام ٢٠١١ (١٠.٢٢%) وبقيت هذه النسبة مرتفعة في الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ وهذا يعود الى تحسن وزيادة حجم الاحتياطيات الاجنبية التي يمتلكها البنك المركزي من عوائد النفط بعد تغطية حاجة الاقتصاد من العملة الاجنبية عن طريق مزاد العملة. شهدت نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي في عام ٢٠١٥ تراجعاً بعد ان شهدت تحسناً ملحوظاً في الاعوام التي سبقتها اذ انخفضت هذه النسبة الى (٩٥.٥٨%) بعد ان كانت (١٢٤.١٤%) في عام ٢٠١٤ واستمرت هذه النسبة التراجع مقارنة بفترات التحسن اذ بلغت في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ (٧٠.٤٧%) و(٧١.٣٠%) وهذا التراجع كان بسبب التراجع في قيمة الصادرات النفطية بسبب تراجع اسعار النفط فضلا عن الاحداث الداخلية التي شهدها العراق وكذلك توجه الحكومة نحو الاقتراض من المؤسسات الدولية لسد عجز الموازنة وتغطية الانفاق العام الاضافي المتمثل بالإنفاق العسكري لتحرير مدن العراق فضلا عن الانفاق المخصص للنازحين.

جدول (٨)

نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي

السنة	الدين الخارجي مليار دينار	الاحتياطيات الاجنبية مليار دولار	الاحتياطيات الاجنبية مليار دينار	نسبة الاحتياطيات الى الدين الخارجي %
2003	216675.5	8.474	15558.26	7.18
2004	128995.6	9.3957	13651.95	10.58
2005	104710.3	13.5197	19860.44	18.97
2006	105323.3	18.0122	26423.90	25.09
2007	90567.1	30.1633	37854.94	41.80
2008	68848.0	48.8096	58229.85	84.58
2009	67799.2	43.8849	51345.33	75.73
2010	67761.7	49.9392	58428.86	86.23
2011	68353.7	59.7073	69857.54	102.20
2012	66551.8	66.5052	77545.06	116.52
2013	65053.5	74.3016	86635.67	133.18
2014	67767.9	72.1780	84159.55	124.19
2015	73684.8	59.1840	70428.96	95.58
2016	82169.5	48.6610	57906.59	70.47
2017	88274.2	52.8930	62942.67	71.30

المصدر:

- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث. النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

- صندوق النقد العربي التقرير, الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة.

ثالثا: تحليل قواعد الانضباط المالي

١- تحليل الانفاق العام

الجدول (٩) يوضح تطور الانفاق العام ومكوناته في العراق ومنه يتبين ان حجم الانفاق العام في العراق في عام ٢٠٠٣ بلغ (١٩٨٢.٥) مليار دينار في حين كانت النفقات الجارية (١٧٨٤.٣) مليار دينار مشكلة نسبة من الانفاق العام (٩٠%) في حين كانت النفقات الاستثمارية (١٩٨.٣) مليار لتشكل نسبة (١٠%) وهذا يعكس الاختلال الكبير في هيكل الانفاق العام, عام ٢٠٠٤ شهد الانفاق العام نموا كبيرا بمعدل بلغ (١٥٢٠%) وهذا

يعود الى توجه الدولة نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق زيادة الرواتب والاجور في حين بقي الانفاق الجاري يشكل النسبة نفسها تقريبا.

شهد عام ٢٠٠٥ تراجع الانفاق العام بمعدل نمو بلغ (١٧.٩-%) ولكن عاود الانفاق العام الزيادة في العام اللاحق واستمر بالزيادة وبمعدلات نمو متباينة في المدة ٢٠٠٦-٢٠١٣ وكذلك استمرت النفقات الجارية تشكل النسبة الاكبر من الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري. شهدت الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ تراجعاً او انخفاضاً في حجم الانفاق العام بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة لمواجهة الازمة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد بعد الانخفاض الحاد في اسعار النفط فضلا عن الاحداث الداخلية وكان اعلاها في عام ٢٠١٥ اذ بلغ (٣٨-%)، عاود الانفاق العام في عام ٢٠١٧ النمو بمعدل نمو موجب بلغ (١٢.٦-%) . بلغ معدل النمو المركب للانفاق العام للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢٧.٤٦%) وللانفاق الجاري (٢٦.٢٧%) وللاستثماري (٣٤.٢٦%).

جدول (9) الانفاق العام ومكوناته في العراق

السنة	الانفاق العام مليار دينار	معدل النمو %	الانفاق الجاري مليار دينار	نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام	الانفاق الاستثماري مليار دينار	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام
2003	1982.5	-	1784.3	90.0	198.3	10.0
2004	32117.5	1520.0	29102.8	90.6	3014.7	9.4
2005	26375.2	-17.9	21803.2	82.7	4572.0	17.3
2006	38806.7	47.1	32779.0	84.5	6027.7	15.5
2007	39031.2	0.6	31308.2	80.2	7723.0	19.8
2008	59403.4	52.2	47522.7	80.0	11880.7	20.0
2009	65658.0	10.5	52567.0	80.1	13091.0	19.9
2010	83823.0	27.7	64351.0	76.8	19472.0	23.2
2011	96662.8	15.3	66596.5	68.9	30066.3	31.1
2012	105139.6	8.8	75788.6	72.1	29351.0	27.9
2013	119128.0	13.3	78747.0	66.1	40381.0	33.9
2014	113473.5	-4.7	88542.8	78.0	24930.8	22.0
2015	70397.5	-38.0	51832.8	73.6	18564.7	26.4
2016	67067.4	-4.7	51173.4	76.3	15894	23.7
2017	75490.1	12.6	59025.7	78.2	16464.4	21.8
معدل النمو المركب	27.46		26.27		34.26	

المصدر : البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث. النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

٢- تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق

بالاستعانة بالجدول (١٠) الذي يبين تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق ومنه يتضح ان حجم الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٣ بلغ (٢١٤٦.٣٥) مليار دينار وهذه الإيرادات مكونة من الإيرادات النفطية البالغة (١٨٤١.٤٦) مليار مشكلة نسبة (٨٥.٨٠%) من الإيرادات العامة والنسبة المتبقية هي للإيرادات الضريبية التي شكلت نسبة متواضعة جدا بلغت (٠.٠٢%) والإيرادات الأخرى (١٤.١٩%)، شهدت الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٤ زيادة بمعدل كبير جدا (١٤٣٦.٦٩%) فضلا عن ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى (٩٨.٩٢%) وهذا يعكس عمق الاختلال والاعتماد على الإيرادات النفطية ومن ثم فان العراق سيكون عرضة للصدمات الخارجية التي تتمثل بتقلبات اسعار النفط .

استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة في المدة ٢٠٠٥-٢٠١٢ عدا ٢٠٠٩ شهدت انخفاض بسبب الازمة المالية العالمية . سرعان ما عاودت الإيرادات العامة التراجع واستمرت بالتراجع في المدة ٢٠١٣-٢٠١٦ وبمعدلات نمو متباينة كان اقصاها في عام ٢٠١٥ (٣٦.٩٣-%) الذي يمثل اوج الازمة التي مر بها العراق بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط او بسبب الاحداث الداخلية , عام ٢٠١٧ شهد تحسن مقارنة بالاعوام التي سبقتة وفي كل هذه الاعوام بقي الاختلال واضح في الإيرادات العامة بلغ معدل النمو المركب للإيرادات العامة (٢٦.٩٩%) والنفطية (٢٦.٨٣%) والضريبية (٩٢.١٧%) والآخرى (٢١.٩٤%)

جدول (١٠)

تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	معدل النمو %	الإيرادات النفطية مليار دينار	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية مليار دينار	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى مليار دينار	نسبة الإيرادات الأخرى الى الإيرادات العامة %
2003	2146.35	-	1841.46	85.80	0.35	0.02	304.54	14.19
2004	32982.74	1436.69	32627.20	98.92	159.64	0.48	195.89	0.59
2005	40502.89	22.80	39480.07	97.47	495.28	1.22	527.54	1.30
2006	49055.55	21.12	46534.31	94.86	591.23	1.21	1930.01	3.93
2007	54599.45	11.30	51701.30	94.69	1228.34	2.25	1669.82	3.06
2008	80252.18	46.98	75358.29	93.90	985.84	1.23	3908.05	4.87
2009	55209.35	-31.21	48871.71	88.52	3334.81	6.04	3002.84	5.44
2010	70178.22	27.11	66819.67	95.21	1532.44	2.18	1826.12	2.60
2011	108807.39	55.04	98090.21	90.15	1783.59	1.64	8933.59	8.21
2012	119817.22	10.12	116597.08	97.31	2633.36	2.20	586.79	0.49
2013	113767.40	-5.05	110677.54	97.28	2876.86	2.53	213.00	0.19
2014	105386.62	-7.37	97072.41	92.11	1885.13	1.79	6429.09	6.10
2015	66470.3	-36.93	51312.62	77.20	2015.01	3.03	13142.6	19.77
2016	54409.3	-18.14	44267.1	81.36	3861.8	7.10	6280.4	11.54
2017	77335.9	42.14	65071.9	84.14	6298.3	8.14	5965.7	7.71
	معدل النمو المركب	26.99	26.83		92.17		21.94	

المصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث. النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

٣- تحليل الموازنة العامة في العراق

جدول (١١) يبين وضع الموازنة العامة في العراق اذ نرى ان الموازنة العامة في العراق في عام ٢٠٠٣ حققت فائضاً مقداره (١٦٣.٨) مليار دينار واستمرت الموازنة تحقيق الفائض في الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ وبمعدلات متزايدة لكن تحول الفائض الى عجز في الموازنة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بلغ على الترتيب (١٠٤٤٨.٦) و (١٣٦٤.٨) مليار دينار وهذا العجز ناتج عن تأثيرات الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) التي تسببت بانخفاض اسعار النفط والذي انعكس في عجز الموازنة.

وبعد تعافي اسعار النفط عاودت الموازنة العامة تحقيق فائض بعد ذلك لكن هذا الفائض تحول الى عجز خلال الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٦ اما بسبب التوسع في الانفاق كما في عام ٢٠١٣ لكن في بقية الاعوام كان العجز ناتج تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية فضلا عن الاحداث الداخلية التي شهدتها العراق وبالرغم من قيام

الحكومة اتباع سياسات تقشفية لكن بقيت الموازنة تعاني من العجز. عام ٢٠١٧ شهد تحسناً في اسعار النفط ثم الموازنة حققت فائضاً مقداره (١٨٤٨.٨) مليار دينار.

جدول (١١)

هيكل الموازنة العامة

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	النفقات العامة مليار دينار	العجز / الفائض مليار دينار
2003	2146.35	1982.5	163.8
2004	32982.74	32117.5	865.2
2005	40502.89	26375.2	14127.7
2006	49055.55	38806.7	10248.9
2007	54599.45	39031.2	15568.2
2008	80252.18	59403.4	20848.8
2009	55209.35	65658.0	- 10448.6
2010	70178.22	83823.0	- 13644.8
2011	108807.39	96662.8	12144.6
2012	119817.22	105139.6	14677.6
2013	113767.40	119128.0	- 5360.6
2014	105386.62	113473.5	- 8086.9
2015	66470.3	70397.5	- 3927.3
2016	54409.3	67067.4	- 12658.1
2017	77335.9	75490.1	1845.8

المصدر : البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

٤- تحليل القواعد المالية في العراق

اشرنا سابقا الى تحليل قاعدة الدين العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ولذلك سنستكمل تحليل القواعد المالية المتبقية التي تم توضيحها في الجدول (١٢) ومنه نلاحظ ان نسبة عجز الموازنة الى الناتج كانت في اغلب الاعوام قد تجاوزت الحدود المثلّي التي يجب ان لا تتجاوز ٣% اذ ان الاعوام التي حققت فيها الموازنة العامة عجزاً كما في الاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد تجاوزت النسبة الحدود المثلّي اذ بلغت (٧.٩٦-%) و(٨.٤٢-%) ويعود ذلك الى التراجع في اسعار النفط ابان ازمة الرهن العقاري الذي انعكس على تراجع الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن تراجع الإيرادات العامة ثم الاعتماد على التمويل بالعجز.

كذلك حققت الموازنة العامة عجز في الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٦ ونلاحظ ان عام ٢٠١٣ كانت نسبة العجز الى الناتج اقل من ٣% كون ان التراجع في اسعار النفط لم يكن كبيرا , لكن في عام ٢٠١٤ تجاوزت النسبة الحدود اذ بلغت (٣.٠٤-%) وهذا يعود الى الاحداث الداخلية والخارجية (انخفاض اسعار النفط) التي مر بها العراق والذي انعكس على ارتفاع عجز الموازنة, اما عام ٢٠١٥ عرفت نسبة العجز الى الناتج ضمن الحدود المقبولة كون الدولة اتبعت سياسة تقشفية أسهمت في ذلك . لكن عام ٢٠١٦ شهد ارتفاع نسبة عجز الموازنة الى الناتج اذ بلغت (٦.٢١-%) والسبب يعود الى ارتفاع الانفاق العسكري على تحرير المحافظات العراقية والذي انعكس على عجز كبير في الموازنة بحيث تجاوز الحدود الطبيعية.

جدول (١٢)

مؤشرات القواعد المالية

السنة	نسبة عجز- فائض الموازنة / % GDP	الايرادات العامة / النفقات % العامة	نسبة عجز الموازنة / الاستثماري %
2003	0.55	108.26	82.62
2004	1.63	102.69	28.70
2005	19.21	153.56	309.00
2006	10.72	126.41	170.03
2007	13.97	139.89	201.58
2008	13.28	135.10	175.49
2009	-7.96	84.09	-79.82
2010	-8.42	83.72	-70.07
2011	5.59	112.56	40.39
2012	5.77	113.96	50.01
2013	-1.96	95.50	-13.28
2014	-3.04	92.87	-32.44
2015	-1.97	94.42	-21.15
2016	-6.21	81.13	-79.64
2017	0.82	102.45	11.21

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.

اما قاعدة ضبط الانفاق العام بحدود الايرادات العامة نلاحظ ان الانفاق العام كان ضمن حدود الايرادات العامة في اغلب هذه المدة اذ تجاوزت نسبة الايرادات الى النفقات ١٠٠% عدا الاعوام التي شهدت احداثاً غير طبيعية كما في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ اذ تجاوز الانفاق العام حدود الايرادات العامة للأسباب المعروفة , كذلك الاعوام ٢٠١٦-٢٠١٣ ايضا كانت نسبة الايرادات الى النفقات اقل من ١٠٠% ثم تجاوز حدود الانفاق امكانات الايراد العامة وكانت هذه النسب (٩٥.٥٠%) , (٩٤.٤٢%) , (٨١.١٣%) و (٨١.١٣%) على التوالي.

اما القاعدة الذهبية التي تمثل نسبة عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري اذ نلاحظ من الجدول المذكور انفاً انه في اغلب الاعوام حققت الموازنة فوائض عدا الاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٦-٢٠١٣ شهدت عجزاً كما اشرفنا سابقاً ونلاحظ انه في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فان الانفاق الاستثماري تم تمويل الجزء الاكبر منه عن طريق الاقتراض وينسب (٧٩.٨٢%) و (٧٠.٠٧%) والمتبقي مول عن طريق الايرادات العادية . اما ٢٠١٥-٢٠١٣ ايضا تم تمويل جزء يسير من الانفاق الاستثماري عن طرق الاقتراض والمتبقي من الايرادات العامة , اما عام ٢٠١٦ فقد تم تمويل (٧٩.٨٤%) من الانفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض لكن في العموم فان العراق في هذه الاعوام لم يخرج عن اطار القاعدة الذهبية اذ لم تتجاوز نسبة العجز الى الانفاق الاستثماري لم تتجاوز ١٠٠% وعليه فان الاقتراض كان يوجه نحو الانفاق الاستثماري . وخلصاً تطبيق القواعد المالية ان العراق كان ضمن الحدود الطبيعية في بعض الاعوام لكنه قد تجاوز الحدود الامنة لهذه القواعد منها قاعدة الايرادات العامة الى النفقات كذلك قاعدة الموازنة العامة ولاسيما في الاعوام الاخيرة بسبب الاحداث المعروفة التي مر بها العراق , اما القاعدة الذهبية فكانت ضمن الحدود المقبولة.

رابعاً: معدل نمو الدين العام مقابل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

عن طريق استقراء الجدول (١٣) الذي يوضح معدل نمو الدين العام مقابل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ولا يخفى على احد ان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على ناتج قطاع النفط بشكل رئيس ومن ثم فان تقلبات

اسعار النفط سوف تنعكس على الناتج ثم النمو الاقتصادي ونرى ان الدين العام حقق نمواً سالباً في عام ٢٠٠٤ بلغ (٣٩.٢٨-%) مقابل نمو الناتج بمعدل بلغ (٧٩.٩%) وانخفاض الدين العام كان نتيجة انخفاض الدين الخارجي بعد تخفيض الدين العام بنسبة ٨٠% بعد الاتفاق مع دول نادي باريس .

وعند تتبع معدلات النمو للمتغيرين نلاحظ ان الدين يحقق نمواً سالباً في الاعوام التي تكون فيها اسعار النفط عند مستوياتها الاعتيادية وفي الوقت نفسه كان الناتج ينمو بمعدلات موجبة , ولكن في اوقات الازمات نلاحظ ان الدين العام يحقق نمواً موجباً اذ ان اسعار النفط تتراجع في هذه الاوقات ومن ثم فان الناتج سيحقق نمواً سالباً و نرى هذا واضحاً في الاعوام الاخيرة خصوصاً الاعوام ٢٠١٦-٢٠١٤ التي يكون فيها معدل نمو الدين اكبر من معدل نمو الناتج, ومن ثم فان استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي سواء في هيكل الناتج ام في هيكل الإيرادات العامة يجعل العراق يستمر باللجوء الى الدين العام في حال حدوث اي تغيرات في اسعار النفط او اي متغيرات اخرى وهذا يتطلب من متخذ القرار معالجة مشكلة الاختلالات الهيكلية وتبني التنويع الاقتصادي من اجل تقليل التأثير بهذه التغيرات.

شهد عام ٢٠١٧ نمواً في الدين العام اذ نما الدين العام الداخلي بمعدل (٠.٦٧%) في حين نما الدين العام الخارجي بمعدل (٧.٤٣%), اما اجمالي الدين فقد نما بمعدل (٤.٩٦%) اذ تم استخدام اموال الاقتراض الخارجي في هذا العام لتمويل الانفاق الاستثماري لتمويل المشروعات العائدة لقطاع الكهرباء والماء والخدمات الاخرى ومقابل ذلك نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي نما بمعدل (١٠.٩%).

جدول (١٣)

تطور نمو الدين العام و النمو الاقتصادي

السنة	الدين الداخلي	معدل النمو %	الدين الخارجي	معدل النمو %	اجمالي الدين العام	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %
2003	5543.7	-	216675.5	-	222219.2	-	29585.8	-
2004	5925.1	6.88	128995.6	-40.47	134920.7	-39.28	53235.4	79.9
2005	6255.6	5.58	104710.3	-18.83	110965.9	-17.75	73533.6	38.1
2006	5307.0	-15.16	105323.3	0.59	110630.3	-0.30	95588.0	30.0
2007	5193.7	-2.13	90567.1	-14.01	95760.8	-13.44	111455.8	16.6
2008	4455.6	-14.21	68848.0	-23.98	73303.6	-23.45	157026.1	40.9
2009	8434.0	89.29	67799.2	-1.52	76233.2	4.00	131275.6	-16.4
2010	9180.8	8.85	67761.7	-0.06	76942.5	0.93	162064.6	23.5
2011	7446.9	-18.89	68353.7	0.87	75800.6	-1.48	217327.1	34.1
2012	6547.5	-12.08	66551.8	-2.64	73099.3	-3.56	254225.5	17.0
2013	4255.5	-35.01	65053.5	-2.25	69309.0	-5.19	273587.5	7.6
2014	9520.0	123.71	67767.9	4.17	77287.9	11.51	266420.4	-2.6
2015	32142.8	237.63	73684.8	8.73	105827.6	36.93	199715.7	-25.0
2016	47362.3	47.35	82169.5	11.51	129531.8	22.40	203869.8	2.1
2017	47678.8	0.67	88274.2	7.43	135953.0	4.96	225995.2	10.9

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.

المبحث الثالث

الخيارات المستقبلية للدين العام في العراق وامكانيات تحقيق الاستدامة المالية

بعد تحليل مؤشري الدين العام الداخلي والخارجي ومؤشرات الانضباط المالي وجدنا ان العراق قد تجاوز الحدود المثلى في بعض الاعوام ولاسيما الاعوام التي شهدت انخفاض اسعار النفط لان النفط هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في العراق سواء دوره في تمويل الموازنة ام في هيكل الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها العراق ومن ثم فان استمرار الاعتماد على النفط سيجعل العراق يتعرض للصددمات الخارجية بشكل مستمر وفي ضوء ذلك يمكن ان نضع الخيارات الممكنة لكيفية التعامل مع الدين العامل لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

الخيار الاول

في ظل بقاء اسعار النفط ضمن مستوى الاسعار الحالية التي يتم اعتمادها في الموازنة العامة اي بحدود ٥٦ دولاراً للبرميل اذ ان هذا الوضع يتضمن العديد من المخاطر التي يمكن ان تعمق من مشكلة المديونية الخارجية للعراق بسبب تعدد المؤسسات التي يتم الاقتراض وهذا يخلق صعوبة في التعامل او التفاوض معها عند عدم قدرة العراق بالإيفاء بالتزاماته او التأخر عنها، في الوقت الذي نرى انه لا حاجة لهكذا اقتراض لأن أغلب هذه القروض يكون بمبالغ بسيطة يمكن الاستغناء عنها طالما ان هناك خيارات اخرى يمكن اللجوء اليها مثل الاقتراض الداخلي او السحب من الاحتياطات او تسهيل الاصول والممتلكات او العقارات التي يمتلكها العراق في الخارج او بعض الاستثمارات التي لا تشكل اهمية عالية او التي لم يستفد منها فضلا عن الودائع في البنوك الاجنبية التي يمكن التفاوض معها ومن ثم استعادتها لتشكل مورداً مهماً للاستغناء عن الاقتراض الخارجي وما يرافقه من شروط والتزامات يجب تنفيذها فضلا عن الابعاء والمشاكلات الاقتصادية التي تتمثل بزيادة الابعاء التي ستتحملها الاجيال القادمة بسبب تراكم المديونية.

اما اذا انخفضت اسعار النفط الى مستويات اقل من ذلك فان هذا الوضع سيعمق من مشكلة المديونية وسيصبح الوضع اكثر خطورة وسوءاً لأن الحكومة ستتبع الخيار الاسهل للحصول على التمويل البديل عن طريق الاقتراض ولاسيما الخارجي منه، وهذا سيؤدي الى عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية اذا تم البقاء في الوضع الحالي نفسه من الاعتماد على النفط .

ومن اجل تلافي خطورة مشكلة المديونية وضمان تحقيق الاستدامة المالية لابد من توجه واضعي السياسة الاقتصادية نحو اعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاستعداد لمرحلة اقتصاد بلا نفط عن طريق وضع استراتيجية التنويع الاقتصادي وتشجيع المنتج المحلي وضبط الحدود عن طريق نظام كمركي فعال وسياسات إحلال الواردات في المرحلة الاولى من تنفيذ هذه الاصلاحات من اجل الانتقال بعد ذلك الى مرحلة الصناعات القائمة او الرائدة التي يمتلك فيها العراق ميزة نسبية كصناعة البتروكيمياويات والصناعات الانشائية فضلا عن الصناعات الغذائية، وكل هذا الدور لا يمكن ان يتحقق على المستوى الحكومي فقط وانما يجب اشراك القطاع الخاص اذ يمكن انجاز هذه المراحل بالتعاون بين القطاعين الخاص والعام عن طريق خلق نظام للمشاركة بينهما.

ويجب ان لا نغفل ان عملية التطور لا يجب ان تقتصر على القطاع الصناعي وانما جميع القطاعات كالزراعة مثلا ومن ثم الاستغناء عن السلع الزراعية المستوردة التي سيحل محلها المنتج المحلي اذ يمتلك هذا القطاع

امكانات تحقيق ذلك, كذلك تطوير قطاع النقل سواء البري أم البحري أم الجوي للاستفادة من الموقع الجغرافي المهم الذي يتمتع به العراق الذي يمكنه من ان يصبح حلقة وصل او ممراً تجارياً مهماً يربط بين مختلف الدول , فضلا عن القطاعات الاقتصادية الاخرى كالسياحة مثلا. وكل هذه التطورات ستوفر مصادر متنوعة للدخل للموازنة العامة ومن ثم تقليل الاعتماد على النفط وتقليل اللجوء الى الاقتراض ثم الحفاظ على حالة الاستقرار المالي والاستدامة المالية.

ولا يقتصر الاصلاح في المجالات السابقة وانما ايضا يجب ان تكون هناك توجهات للسياسة النقدية نحو استخدام الاعتمادات المستندية والتخلي بشكل تدريجي عن مزاد العملة وتجنب حالات الفساد والاستنزاف للعملة الاجنبية جراء ذلك وهذا الاجراء سيضمن تراكم الاحتياطيات من العملة الاجنبية بما يفوق قيمة المديونية ثم يجعل العراق قادراً على تحقيق الاستدامة المالية. لاشك ان تطور القطاعات الاقتصادية وزيادة مساهمتها في الناتج ولاسيما القطاع الصناعي يجعل السياسة النقدية تستطيع ومن خلال بعض الاجراءات ان تجعل سعر الفائدة مؤثراً للسياسة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي ومن ثم مغادرة الاقتصار لاعتماد مزاد العملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولا يقتصر الامر على الاصلاحات في الجانب الاقتصادي فقط وانما يمكن ان تكون هناك جنبه سياسية اذ يمكن للسياسة العراقية ان تستفيد من ربيع العلاقة العربية من اجل الوصول الى تسوية الديون المعقدة ولاسيما مع دول الخليج التي تجاوزت ديونها على العراق ٢٧.٥ مليار دولار لان هذه الديون نتجت عن السياسات الطائشة التي اتبعتها النظام البائد ولا ذنب للاجيال الحالية فيها, ولا يقتصر التفاوض مع دول الخليج وانما مع الدول الاخرى فضلا عن دول نادي باريس لتسوية المتبقي من الديون لان العراق ادى دوراً كبيراً في محاربة الارهاب نيابة عن جميع الدول, وبهذه الاجراءات نستطيع التخلص من جزء كبير من الديون التي بذمة العراق ثم يستطيع العراق المحافظة على الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية.

الخيار الثاني

هذ الخيار يتضمن حالة ارتفاع اسعار النفط , لاحظنا في الصفحات السابقة ان العراق يستطيع الامتثال الى قواعد الانضباط المالي ولاسيما في الاوقات الاعتيادية, ومن اجل ضمان تحقيق العراق للاستدامة المالية والالتزام بالقواعد المالية لابد له من تنفيذ السياسات والاصلاحات والاجراءات التي تم ذكرها فضلا عن تأسيس صندوق خاص بالدين العام ودعم الموازنة يذهب اليه جزء من الفوائض النفطية المتمثلة بالفرق بين سعر النفط المخطط ضمن الموازنة العامة والاسعار الفعلية, ومن ثم فان دور هذا الصندوق تلطيف حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل مستمر بسبب تقلبات اسعار النفط هذا في المراحل الاولى, لكن عند وصول العراق الى مرحلة التنويع الاقتصادي وبناء القدرات الانتاجية المحلية يمكن تحديد نسبة من اجمالي الإيرادات النفطية تحول الى هذا الصندوق ثم يمكن استثمارها وتميمتها وتكون ضماناً لحقوق الاجيال اللاحقة في ثروات البلد.

الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم تبين:-

- ١- ان العراق بقي يعتمد على الايرادات النفطية وبشكل متزايد وهذا جعله يتجاوز الحدود المثلى او الامنة في الاعوام التي شهدت تراجع اسعار النفط ولاسيما الاعوام الاخيرة وهذا ينذر بوضع خطير اذا استمر الوضع على ما هو عليه ومن ثم عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية وهذا يطابق مضمون الفرضية التي قام عليها البحث.
- ٢- ان اتجاه الدين العام سواء كان الداخلي ام الخارجي كان متزايدا نتيجة الازمة الحادة التي مر بها العراق بسبب تزايد الانفاق العسكري لتحرير المدن ام بسبب تراجع اسعار النفط.
- ٣- تجاوزت نسبة الدين العام للنتائج المحلية الاجمالي حدود ٦٠% في الاعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ كذلك نسبة الدين الى الايرادات العامة ونسبة الدين العام الخارجي للصادرات كذلك نسبة الاحتياطيات الى الدين الخارجي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ وبمعدلات كبيرة.
- ٤- واقع الايرادات العامة يؤشر حالة من الاختلال الكبير بسبب الاعتماد المتزايد على النفط ولم يقتصر ذلك على الايرادات العامة بل تعداه الى النفقات العامة اذ شكل الانفاق الجاري النسبة الاعظم من الانفاق العام وهذا اختلال واضح في هيكل الانفاق.
- ٥- ان تطبيق العراق للقواعد المالية كان منسجما مع الحدود الطبيعية في اغلب الاعوام عدا الازمة الاخيرة كنسبة عجز الموازنة للنتائج فضلا عن ضبط النفقات العامة بحدود الايرادات في حين ان تطبيق القاعدة الذهبية كان ضمن الحدود الآمنة.

التوصيات

- ١- العمل على خلق استراتيجية واضحة تهدف الى تحقيق التنوع في هيكل الاقتصاد العراقي فضلا عن تنويع مصادر الايرادات العامة وخلق مصادر جديدة للدخل.
- ٢- تقليل اللجوء الى الاقتراض الخارجي لأنه سيشكل مصدر خطر على العراق ولاسيما مع كثرة المؤسسات التي يتم الاقتراض منها.
- ٣- اصلاح هيكل الانفاق العام وتقليل الانفاق الجاري وتوسيع نسبة الانفاق الاستثماري لأنه يوسع من البنى التحتية والانتاجية .
- ٤- السعي لإعادة التشاور بشأن الديون المعلقة أو الديون الأخرى من أجل شطب هذه الديون كليا او جزئيا والاستفادة من تحسن العلاقات الخارجية للعراق مع تلك الدول.

الهوامش

- ⁱ عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات المالية العامة , الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات , مصر , ٢٠١٠ , ص ٣٢٤.
- ⁱⁱ سمير ابو مدللة ومازن العجلة, الدين العام في الاراضي الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠١١), مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية, غزة, المجلد ٢١, العدد ١, ص ٢٧٠.
- ⁱⁱⁱ مايج شبيب الشمري وحيدر جواد كاظم , تحلي اثر الدين العامة في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة من (٢٠٠١-٢٠١١), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة , المجلد ١٢ , العدد ٣, ٢٠١٥ , ص ٤.
- ^{iv} Lyn Provost , Public sector financial sustainability, Office of the Auditor-General, Wellington, Discussion paper, No 978-0-478-41021-1 , May ,2013,p8.
- ^v احمد بريهي علي, الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات, الطبعة الاولى, دار الكتب موزعون ناشرون, كربلاء, ٢٠١٥, ص ٣٢٥.
- ^{vi} عمرو هشام محمد وعماد حسن حسين, متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد ٥٥, ٢٠١٦, ص ١٤٧.
- ^{vii} عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معلقة, الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الانبار, المجلد ٤, العدد ٩, ٢٠١٢, ص ٣٢.
- ^{viii} Joseph G Nellis & Daivd Parker, Principles of Macroeconomics, first edition, Pearson Hall, England, 2004, p157.
- ^{ix} عادل العلي, المالية العامة والقانون المالي والضريبي, الطبعة الثانية , دار اثناء للنشر , عمان, ٢٠١١, ص ٢٩٢-٢٩٣.
- ^x عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معلقة, مصدر سابق, ص ٣٥.
- ^{xi} محمد طاقة, دراسة حول ازمة الدين العام الامريكي واثاره الاقتصادية (ترامب والقوى الخفية), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد ٥١, ٢٠١٧, ص ١٠.
- ^{xii} خيابة عبد الله, اساسيات في اقتصاد المالية العامة, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, ٢٠٠٩, ص ٢٢٠.
- ^{xiii} ايمان خزعل, الادارة الدولية للديون الخارجية, الطبعة الاولى , دار المحجة البيضاء, ٢٠١٠, ص ٢٥٣.
- ^{نفس المصدر اعلاه}, ص ٢٥٣.
- ^{xv} هناء عبد الحسين الطائي ومهند عزيز محمد, مصدر سابق, ص ٦٢.
- ^{xvi} احمد بريهي علي , سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي, ٢٠١٥, ص ١١.
- ^{xvii} ايمان خزعل, مصدر سابق, ص ٢٥٦.
- ^{xviii} Manmohan Kumar & Others, Fiscal Rules—Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances, Fiscal Affairs Department IMF, 2009, p5.
- ^{xix} Sharon G. Branch & SHaniska S. Adderley , Fiscal Discipline in the Achievement of Fiscal and Debt Sustainability in the Bahamas, Business Finance & Economics in Emerging Economies, Vol 4 , No 2 ,2009, p290.
- ^{xx} عماد محمد علي و محمد شهاب احمد, القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, المجلد ٦٢, العدد ٦٢, ٢٠١٨, ص ١٠٩.
- ^{xxi} Joanna Dzialo , Fiscal Rules and Effective Fiscal Policy, Comparative Economic Research, Vol 15 , Iss 2, 2012, p69.
- ^{xxii} حامد عبيد حداد , المديونية العراقية , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد, العدد ٣٣, ٢٠٠٧, ص ١١١.
- ^{xxiii} البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦).